

نطاق الحماية القانونية للمرأة من العنف الأسري في التشريع الأردني

إعداد

لينا محمود درويش السواعير

إشراف

الدكتور منير محمد شحادة العفيشات

الملخص

تاريخ المناقشة 2022-6-5

تناولت هذه الدراسة " نطاق الحماية القانونية للمرأة من العنف الأسري في التشريع الأردني " لبيان مدى نطاق الضمانات المقررة للمرأة من العنف الاسري الذي تتعرض له ، حيث حاولت هذه الدراسة الاجابة على مجموعة من التساؤلات التي شكلت محاور أساسية ورئيسية للدراسة ، من خلال توظيف فصول هذه الدراسة للإجابة على هذه التساؤلات ، حيث تعتبر المرأة نصف المجتمع وتلعب دور لا يستهان به في بناءه وتقويمه واي انتهاك لحقوقها سينعكس سلبا على الاسرة و المجتمع .

وقد تناولت هذه الدراسة الضمانات المقررة للحديث في القوانين والتشريعات ذات العلاقة ، من خلال بيان المفهوم اللغوي و الاصطلاحي والقانوني للعنف الاسري وبيان أشكال العنف الاسري والآثار التي تترتب عليه وبيان اشكال الجرائم التي تنتج عن العنف وأركانها والعقوبات المقررة لها .

ومن ثم تعرضت الدراسة لأحكام أهم الضمانات والآليات المقررة لحماية المرأة من العنف الاسري على النطاق الشخصي و الموضوعي ودراسة القواعد الاجرائية الواجب تطبيقها خلال مرحلة التبليغ عن العنف الأسري ومتابعة الشكوى وفق أحكام قانون الحماية من العنف الأسري

وقانون العقوبات الاردني ، على اعتبار ان المرأة تتمتع بخصوصية معينة لكون افعال العنف التي ترتكب بحقها تمتهن من كرامتها وتؤثر عليها بشكل سلبي .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات ، من أهمها إن الضمانات الواردة في قانون الحماية من العنف الأسري تعتبر قاصرة عن توفير الحماية القانونية الكافية للمرأة ، الأمر الذي غدا معه وضع جملة من التوصيات التي نأمل أن تلقى قبولاً لدى المشرع والقضاء الأردني .

الكلمات المفتاحية : العنف ، الأسرة ، العنف الأسري ضد المرأة ، العنف الجسدي .